بالاردن . □ يعتبر الكاتب ان دمج قطاع غزة بمصر هـو نوع من تحصيل الحاصل ، لان « القطاع مضموم الى مصر .. ولم يبق من متممات الضم الا امور شكلية » . □ « دمج القطاع سيحل مشاكله الاقتصادية ، وبقاء الوضع على ما هو .. هو عين الفناء » . □ يرد الكاتب على القول بأن وجود اللاجئين هو ورقة رابحة في يد الدول العربية عند مطالبتها بعودتهم الى أرضهم ، ولا يجيب الكاتب قطعا على التساؤل الذي وضعه هو : « اليس في ضم القطاع الى مصر ما ينهي القضية الفلسطينية (ولكي) تنتهي حالة الحرب القائمة بين العرب واليهود ؟ » ، وهو السؤال الذي كان يشكل حجر الاساس في الموقف الرافض لفكرة الدمج (٢٤) .

لم يقدر لمثل هذه الاراء والمقترحات ان ترى النور ، فالدمج لم يكـن ممكنا لعدة اعتبارات ، أولها انه لن يوفر حلا لمشكلات قطاع غزة ، نظـرا لتردي الاوضاع الاقتصادية في مصر ، اضافة للانعكاسات السلبية لهذا العمل على الثورة المصرية التي قدمت خيانة فاروق وصفقات السلاح الفاسد كأحد ابرز اسباب قيامها . هذا ، اضافة الى الموقف الوطني الذي سبق ان اتخذته حكومة الوفد تجاه موضوع دمج الضفة الغربية بالاردن ، وحيث نجحت مصر حينذاك في اثارة زوبعة في وجه الاردن ، الى درجة جعله عرضة لاحتمـال الطرد من عضوية الجامعة العربية . وعلى الجانب الاخر ، لم يكن ممكنا تلبية مقترحات دعاة عدم الدمج والذين كانوا يطالبون « بالتجنيد والسلاح لارجاع فلسطين الى حوزة العروبة » ، وذلك للظروف التي رافقت السنوات الاولى لقيام الثورة ، والتي سبق الاشارة اليها . ومـن هنا بدات المشاريع لتصفية قضية اللاجئين في قطاع غزة خارج اطار الاندماج مع مصر او اطار التسليح والقتال ، وعلى راس هذه المشاريع كانت مشاريع التوطين التـي تميزت بها المرحلة بين ١٩٥٢ ــ ١٩٥٥ .

التوطين : الحل الدائم

منذ النكبة في العام ١٩٤٨ لم تنقطع سلسلة المشاريع المطروحة لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على راسها محاولات التوطين والتي اصطدمت بمعارضة قوية جدا من اللاجئين ، اذ اعتبرت شكلا مـن اشكال التصفية للقضية الفلسطينية . وقد انصب القسم الاكبر من تلك المشاريع على لاجئي قطاع غزة ، تبعا لطبيعة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي كان يعانيها القطاع ، نظرا الى وجود عدد من اللاجئين يبلغ ضعف عدد سكانه الاصليين ، الامر الذي جعل من هذه المشكلة مشكلة متفجرة لا حل لها في